

انتخاب مايك جونسون رئيساً لمجلس النواب الأمريكي



انتخب الجمهوريون أخيراً مايك جونسون، رئيساً لمجلس النواب الأمريكي، أمس الأربعاء، ليضعوا حداً لخلافات في صفوف الحزب استمرت أسابيع، وأحدثت شللاً في الكونغرس في ظل فترة تشهد أزمات دولية وداخلية ونال جونسون النائب عن لويزيانا الذي يعد حليفاً للرئيس السابق دونالد ترامب، وقاد الجهود القانونية الرامية إلى تغيير نتيجة انتخابات عام 2020، إجماع حزبه عليه رئيس مجلس النواب الـ56.

وأعلن جونسون رئيساً لمجلس النواب الأمريكي بعد فوزه بـ 220 صوتاً مقابل 209 لمنافسه الديمقراطي جفريز.

وفي وقت سابق، قالت النائبة الجمهورية إليز ستيفانيك، التي ترأست جلسة التصويت، إن النائب عن لويزيانا مايك جونسون، فاز بالاقتراع الداخلي الذي جرى بعد ساعات من إعلان سلفه، توم إيمر، سحب ترشيحه لهذا المنصب. لكن لا يزال أمامه عدد من العراقيين قبل أن يتمكن من تسلّم هذا المنصب.

وبعدما حاولوا على مدى أسابيع إيجاد رئيس جديد لمجلس النواب، اتفق الجمهوريون في الثلاثاء على اسم توم إيمر،

المسؤول الثالث للحزب في المجلس. لكن هذا النائب عن مينيسوتا ما لبث أن أعلن سحب ترشيحه بسبب المعارضة الشرسة التي واجهها من نواب مؤيدين لترامب. فقد أعلن أكثر من عشرين نائباً من مؤيدي ترامب سريعاً أنهم لن يدعموا أبداً ترشيحه خلال الجلسة العامة حتى لو أن الجمهوريين لا يشغلون سوى غالبية ضئيلة جداً في المجلس. وبسبب شغور هذا المنصب على مدار أشهر وجد الكونغرس نفسه عاجزاً عن التصويت على أي مشروع قانون أو معالجة ملفات تتعلق بأزمات مهمة للغاية في مقدمها الحرب في كل من أوكرانيا وإسرائيل، فضلاً عن التهديد الوشيك بإغلاق مؤسسات حكومية في الولايات المتحدة بسبب أزمة سقف الدين العام. وقال الرئيس الجمهوري للجنة الشؤون الخارجية مايكل ماكول لشبكة «اي بي سي نيوز» الأحد: «هذا أحد أكثر الأمور المحرجة التي شهدتها

والأسبوع الماضي، بدأ رئيس اللجنة القضائية جيم جوردان، حليف الرئيس السابق دونالد ترامب، على شك وضع حد لهذا المسعى المزعج بشكل متزايد إلى الحزب. وانتهى به الأمر بتسجيل ثلاثة إخفاقات من حيث عدد الأصوات. ثم سحب الجمهوريون دعمهم له، معلنين أنهم سيجتمعون الاثنين لتسمية مرشح جديد لمنصب رئيس مجلس النواب. ومنذ عُزل كيفين مكارثي في إجراء غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، لا تنفك الأزمة تتفاقم في مجلس النواب

وتسبب ذلك الانقسام في منع الكونغرس من تلبية طلب جو بايدن بالإفراج عن أكثر من 100 مليار دولار من الأموال الطارئة، لاسيما المساعدة العسكرية لأوكرانيا وإسرائيل

(وكالات)